قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17758) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 25 جمادى الأولى 1448هـ - 5 نوفمبر 2026م

الابتكار وسؤال التنمية في الدول العربية



بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

سؤال التنمية الذي يُطرح من قبل المجتمعات والدول العربية هو ماذا تغير في حياة المواطنين نتيجة التنمية؟ فالمصنع الجديد والاستثمار الكبير وزيادة الصادرات أخبار وإنجازات مهمة، لكن الأسرة تريد أن تعرف أيضًا: هل تحسن دخلها؟ وهل اتسعت فرص أبنائها في عمل مجز؟ وهل أصبحت الخدمات أفضل وأقل كلفة والمستقبل أكثر اطمئنانًا واقتصاد الدولة أكثر منعة؟ وإذا كانت متابعة النتائج تساعدنا على الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، فإن الابتكار يضع أمامنا سؤالًا آخر: كيف نحقق هذا التحسن؟ فالتنمية ليست أرقامًا نحتفل بها، والابتكار ليس أجهزة نعرضها، وإنما زيادة القدرة على جعل حياة الناس أفضل.

كتب (Dhanjay Jhurry) في أكتوبر الماضي تصورا حول الابتكار وقال فيه: »قد نتصور الابتكار مختبرًا متقدمًا أو اختراعًا معقدًا. لكنه قد يكون أيضًا طريقة جديدة لإنجاز معاملة، أو خدمة محسنة، أو أسلوب عمل يوفر الوقت والموارد«.

وهذا قريب من تعريف «دليل أوسلو»، الذي يشترط أن يدخل المنتج أو الأسلوب الجديد أو المحسن الاستخدام، لا أن يبقى فكرة على الورق. ومع ذلك، لا يكفي أن يكون الشيء جديدًا؛ بل علينا أن نختبر فائدته ومردوده على المواطن والمجتمع، فهل اختصر انتظار المواطن لفرص العمل أو السكن؟ وهل خفض تكلفة السلع والخدمات؟ ومن استطاع الانتفاع به؟ فكون الأمر جديدا هو بداية السؤال وليس الاجابة عن نجاح التنمية.

ولإنتاج هذه الحلول باستمرار، لا يكفي انتظار شخص موهوب. نحتاج إلى مجتمع يألف السؤال: لماذا نفعل هذا؟ وهل توجد طريقة أفضل؟ وهذا هو التفكير النقدي في معناه البسيط: ألا نقبل جوابًا لمجرد أنه مألوف، بل نفحص أسبابه وأدلته ونستمع إلى بدائله وندرك اقتراضاته.

والحوار هنا ليس خلافًا لمجرد الخلاف، وإنما تعاون للوصول إلى فهم أفضل. تبدأ هذه الثقافة المجتمعية بالتشكل حين يجد الطفل من يستمع إلى سؤاله، والطالب من يناقش فكرته، وحين تُراجع التجربة غير الناجحة لمعرفة ما يمكن تحسينه. فالخطأ الذي نفهمه قد يساعدنا في المحاولة والنجاح مستقبلا.

وهذه الفكرة والأسلوب التنموي يتناوله جويل موكير في كتابه «ثقافة النمو»، يناقش فيه كيف ساعد تداول المعرفة وتنافس الأفكار والاستعداد للبحث في تهيئة النمو الحديث. كما وجدت دراسة أخرى شملت 102 إقليم أوروبي، نتائج تدعم صلة بين رأس المال الاجتماعي والابتكار والنمو. والمقصود برأس المال الاجتماعي هنا ما تتيحه علاقات الناس وروابطهم من تعاون وتبادل للمعرفة وثقة مجتمعية تدعم وتساعد في العمل الجماعي. أي إن البيئة المحيطة بالمبتكر مهمة، حيث إنها تحدد مع مَن يتعاون؟ وكيف تصل إليه الخبرة؟ وهل يجد من يشاركه اختبار الفكرة وتطويرها؟

والثقة جزء من هذه البيئة. حيث يناقش ويلكنسون وبيكيت في كتابهما «The Spirit Level» علاقة عدم المساواة بالثقة والحياة المجتمعية. أما دراسة بيشوف وزملائه في أقاليم ألمانية فوجدت أن زيادة الثقة ارتبطت بفائدة أكبر للابتكار حيث كانت الثقة منخفضة، خصوصًا لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لذلك نحتاج في دولنا العربية الى دراسات تبين مدى الثقة المجتمعية وكيف تساعد على التعاون، مع إبقاء باب السؤال والمراجعة مفتوحًا؛ فالثقة بالناس لا تعني أن تصبح أفكارهم فوق الفحص.

وتعطي دراسة أودريتش وزملائه إشارة أخرى. فقد بحثت بيانات 157 دولة، ووجدت علاقة إيجابية بين حرية البحث الأكاديمي والابتكار المقاس بطلبات براءات الاختراع والاستشهادات بها. وهذا يدعم أهمية ترك مساحة للبحث وتبادل الأفكار. لكن إنتاج التقنية شيء، ووصول فائدتها إلى المواطنين شيء آخر.

وفي كتاب «القوة والتقدم»، يناقش أوغلو وجونسون (2023) دور القاعدة الفكرية والخيارات والمؤسسات وتوزيع القوة في تحديد اتجاه التكنولوجيا ومَن ينتفع بها. أي إن الانتفاع بمردود التكنولوجيا والتنمية قرار سياسي ومجتمعي وليس نتيجة تلقائية تحدث مع التطور التكنولوجي. لذلك يبقى السؤال عن فرص العمل والدخل والخدمات حاضرًا، حتى عندما تتقدم التقنيات ويرتفع عدد الاختراعات.

ومن المهم ألا نحمل هذه الدراسات أكثر مما تقول. فهي تبحث الثقة وحرية البحث، لا التفكير النقدي في المجتمع كله. كما علينا أن ندرك أن ظهور عاملين معًا لا يعني بالضرورة أن أحدهما سبب الآخر؛ فقد يؤثر التعليم والتمويل وجودة المؤسسات فيهما. كما أن براءة الاختراع لا تخبرنا وحدها هل تحسنت حياة الأسرة، والتفسير التاريخي ليس تجربة معاصرة. ولا تثبت هذه المصادر سلسلة محسومة تبدأ بالمساواة وتنتهي بالابتكار، ولا تضمن النتائج نفسها في البيئة العربية. لكنها تقدم أسبابًا جدية للاهتمام بالانفتاح والتعاون، واختبار أثرهما بدلا من الاكتفاء بالشعارات. وقد يكون من المناسب إجراء دراسة هذه العلاقة والتأثير في المجتمع العربي.

ماذا نفعل عربيًّا؟ علينا أن نبدأ من المدرسة، بتعليم الفهم والسؤال والتجريب، لا الحفظ وحده، ومن الجامعة بربط البحث بمشكلات المجتمع. ونفتح في الأسرة والإعلام والمؤسسات مجالا للحوار واحترام النقاش وأهمية توفر الدليل. يحتاج ذلك إلى قواعد واضحة، وتمويل بحثي مستقر، وشفافية تسمح بمعرفة النتائج ومراجعة السياسات، وفرص للمشروعات الجديدة كي تختبر حلولها. فالانفتاح لا يغني عن توفر التمويل والمهارات والمؤسسات، لكنه قد يساعد على استخدامها بصورة أفضل. كما ينبغي أن تبني الشراكات مع الدول المتقدمة قدرتنا على التطوير، لا أن تقتصر على استيراد الأجهزة والخبرات.

هل هذا ممكن؟ نعم إذا تعاملنا معه بوعي وبشكل متدرج، وألا نعتبره وعدًا مضمون النتائج. فمثلا يمكن أن نختار مشكلة ما، مثل المياه أو التعليم أو الخدمات، ونحدد وضعها قبل التجربة، ونشرك المستفيدين في اختيار الحل، ثم نقيس الخيار الناجح ونراجع المتعثر. سوف تختلف ظروف الدول، لكن يمكن لكل منها أن تبدأ من حاجة واضحة وقدرة متاحة. وحين يصبح السؤال والحوار وحل المشكلات عادة في التعلم والعمل، وليست حالات فردية نحتفل بها ثم ننساها، يصبح الابتكار أقرب إلى الناس. ما يعيدنا إلى سؤال التنمية: ماذا تغير في حياة المواطنين؟ فبهذا نحكم على النجاح.

mkuwaiti@batelco.com.bh

لماذا نحتاج إلى استئناف الدراسات اليهودية؟



بقلم:
نبيلة رجب ○

ما الذي نعرفه اليوم عن اليهودية، ومن أين جاءت معرفتنا بها؟ رافقني هذا السؤال خلال محاضرة المفكر التونسي فوزي البدوي «في ضرورة استئناف الدراسات اليهودية في العالم العربي»، التي حضرتُها في مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث أكتوبر الماضي. فالموضوع حاضر في نقاشاتنا، لكن كثرة الحديث عنه لا تعني أننا ندرسه بما يكفي لفهمه.

تشمل الدراسات اليهودية البحث في الدين اليهودي ونصوصه، وفي تاريخ الجماعات اليهودية وحياتها وأفكارها عبر العصور. ويتصل جانب منها بتاريخ مجتمعات عربية عاش فيها يهود. وهي موضوعات أوسع من دراسة إسرائيل وسياساتها، وإن تقاطعت معها بعض الأسئلة. ومعرفة هذا الاتساع تساعد على فهم المقصود بالدعوة إلى استئناف الدراسة، بعيدًا عن اختزالها في متابعة الأحداث السياسية.

ومن النقاط التي لفتت انتباهي، حديث البدوي عن شحّ الدراسات العربية في هذا المجال مقارنة بالدراسات الأجنبية. وجدتُ في هذه الملاحظة تفسيرًا لدعوته إلى استئناف البحث؛ فهناك موضوع نتحدث عنه كثيرًا، بينما يظل ما ننتجه من دراسات عنه محدودًا. وهذا يدفع إلى السؤال: إلى أي حدّ نشارك في بناء معرفتنا به، وإلى أي حدّ نعتمد على ما يصلنا من أعمال الآخرين؟

استحضر المحاضر تجربة ابن حزم، العالم الأندلسي الذي درس الأديان وناقش نصوصها في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل». ومن ذلك مقارنته بين نصوص من التوراة، ونقده ما اعتبره تناقضات بينها. وتدفعنا تجربته إلى التفكير في كيفية مواصلة البحث اليوم، بالاستفادة من مصادر لم تكن متاحة في عصره، ومن وسائل تطورت بعده في دراسة النصوص والتاريخ.

وأثناء القراءة لإعداد هذا المقال، قرأتُ عن مخطوطات «جنيزة القاهرة»، التي حُفظت في مخزن بكنيس بن عزرا في الفسطاط، بالقاهرة القديمة. لم تقتصر محتوياتها على النصوص الدينية؛ فقد وُجدت بينها قوائم مشتريات تكشف جانبًا من تفاصيل المعيشة آنذاك. ومن خلال دراسة هذه الأوراق، استطاع الباحثون الاقتراب من حياة الناس وأعمالهم، وهي جوانب لا تكفي كتب العقائد وحدها لمعرفتها.

كذلك تناول البدوي التحولات التي شهدتها اليهودية الحديثة. وهنا يتضح سبب آخر للحاجة إلى دراسات جديدة؛ فقراءة نص ديني قديم لا تكشف وحدها كيف يُفهم اليوم، ولا مقدار الاختلاف حوله بين أتباعه. ومن دون متابعة هذه الاختلافات، يسهل أن ننسب إلى الجميع رأيًا قرأناه لكاتب واحد، أو موقفًا تبنّاه تيار بعينه. عندها تتحول معرفة جزئية إلى حكم يشمل جماعات مختلفة.

وتحتاج مواصلة البحث إلى معرفة لغات المصادر، ومنها العبرية. فالترجمات توسّع اطلاعنا، لكن الباحث المتخصص يحتاج إلى الرجوع إلى النص الأصلي، والتحقق من معناه وسياقه. وتتضح أهمية ذلك حين يبني على عبارة واحدة استنتاجًا واسعًا؛ فقد يتغير فهمها عندما يقرأها كاملة، ويعرف الظروف التي كُتبت فيها.

حين يقرأ الباحث العربي المصادر بنفسه، يستطيع البحث في أسئلة تنبع من اهتمامات مجتمعه، دون انتظار أن تتناولها الكتب المترجمة. فليس كل ما يهم الباحث الأجنبي هو ما يشغل القارئ العربي، وقد يقود اختلاف الأسئلة إلى جوانب لم تحظ بالاهتمام نفسه. لهذا تهمّ المشاركة العربية في هذا المجال؛ فهي توسّع النقاش، وتضيف إليه أعمالًا يمكن فحصها والبناء عليها.

لكن البحث يواجه حساسية مفهومة. فالقارئ العربي يحمل ألم القضية الفلسطينية، ويتابع الاحتلال والتهجير وانتهاك الحقوق. والباحث نفسه يعيش هذا الواقع ويتأثر به. فكيف يحافظ على إنصافه؟ يُختبر ذلك عندما يواجه دليلًا يخالف استنتاجه: هل يمنحه حقه من الفحص، أم يستبعده لأنه يربك تفسيره؟ وتزداد الثقة بعمله حين يوضح كيف وصل إلى حكمه، وما الذي لم يستطع إثباته.

وفي تناول القضية الفلسطينية، تقوّي المعرفة الدقيقة توثيق الانتهاكات وتحديد المسؤوليات. ومن مقتضياتها التمييز بين اليهودية بوصفها دينًا، والصهيونية بوصفها حركة سياسية، وإسرائيل بوصفها دولة مسؤولة عن أفعالها وسياساتها. وفهم الصلات بينها يحتاج إلى دراسة؛ فالخلط يحجب التفاصيل التي تساعد على معرفة من يتحمل مسؤولية فعل محدد.

والحاجة إلى تقوية البحث العربي تمتد إلى مجالات أخرى أيضًا. فكل موضوع نكتفي بتداول الآراء حوله، دون دراسته، تبقى معرفتنا به محدودة مهما كثر الحديث عنه. ومن هنا تتصل العناية بالبحوث بتطوّر المجتمع؛ إذ تساعدنا على فهم مشكلاتنا، واختبار الحلول بدلا من تكرار إجابات لم نتأكد من جدواها. والدراسات اليهودية أحد المجالات التي تستحق هذا الاهتمام، وقد أعادت المحاضرة طرحها أمامنا.

وهذا يعنيني ككاتبة أيضًا. فقد أطمئن إلى معلومة لأنها توافق ما أعتقده، وأتوقف طويلًا أمام أخرى لأنها تخالفه. لذلك أحتاج إلى دراسات أعود إليها، وأفحص بها ما أكتب. ويزداد أثر البحث عندما تصل نتائجه إلى القارئ بلغة واضحة، فيستطيع الاستفادة منها ومناقشتها.

خرجتُ من الأمسية ولم أحمل معي جوابًا جاهزًا، إنما هناك سؤال بقي معي: حين نتحدث عن اليهودية، هل نتحدث عمّا قرأناه فعلًا، أم عمّا سمعناه؟ وأتمنى أن تأتي أيام نجد فيها على رفوفنا دراسات عربية تقرأ النصوص بلغاتها، وتضع أمامنا ما يمكن فحصه ومناقشته، فنختلف حينها على معرفة لا على انطباع.

○ قانونية وكاتبة بحرينية
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com

دروس من التصويت الانتخابي غير المسبوق للداخل الفلسطيني



يقلم:
د. مصطفى البرغوثي ○

حملت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة نتائج سيكون لها تأثير بعيد المدى، لن تبدّده أكاذيب نتنياهو وحلفائه الفاشيين وادعاءاتهم. أبرز النتائج فشل نتنياهو ومعسكره في الحفاظ على الأغلبية، وكان انخفاض مقاعدهم من 68 إلى 53 فشلاً مدوياً بخسارة 15 مقعداً. ما نجح فيه نتنياهو فقط ممارسة ما يتقنه من لصوصية بسرقة مقاعد من حلفائه، كي يكون «الليكود» الحزب الحاصل على العدد الأكبر من المقاعد، ولكن هذا لن ينفعه ما دام المعسكر المضاد له أكبر من معسكره.

لقد كانت الجماهير العربية الفلسطينية العربية وأحزابها الفائز الأكبر، حيث حققت نتيجة مذهلة لم يسبق لها مثيل، بحصولها على 19 مقعداً، وبحيث أصبحت الكتلتان الصهيونيتان عاجزتين منفردتين عن تشكيل حكومة دون دعم أصوات العرب الفلسطينيين. ومثّل هذا الإنجاز تحولاً نفسياً وسياسياً ووطنياً، حيث أصبحت الجماهير الفلسطينية في الداخل قوة مؤثرة، تمتلك ثقة كبيرة بالنفس في نضالها ضد الاضطهاد العنصري ومنظومة الأبارتهايد الإسرائيلية.

ومثلت النتيجة تجسيداً لتكامل نضال هذه الجماهير مع باقي مكونات الشعب الفلسطيني، في الأراضي المحتلة والخارج في النضال المشترك، ليس فقط ضد الاحتلال ومنظومة الأبارتهايد، بل ضد كل مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني، وترسخت القناعة لدى الجماهير الفلسطينية بأن الرد الوحيد الصحيح على الاضطهاد العنصري الذي تتعرّض له، من جريمة منظّمة، إلى هدم البيوت وسرقة مزيد من أراضيها لأجل الاستيطان الصهيوني، هو التصدّي لذلك الاضطهاد باستخدام كل الوسائل المتاحة.

النتيجة الثالثة، اتضاح مدى انعطاف المجتمع اليهودي الإسرائيلي وأحزابه نحو العنصرية المطلقة، والتي عبرت حدود الفاشية. وتجلى هذا في انعدام الفوارق بين كتلة نتنياهو والكتلة الصهيونية المعارضة تجاه كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، فجميع تلك الأحزاب ترفض حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وإقامة دولتهم المستقلة، وكلها ترفض وقف التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وترفض كذلك تفكيك المستعمرات الاستيطانية وكلها غير شرعية، كذلك تتمسّك بمواصلة حرب الإبادة على قطاع غزّة ورفض الانسحاب منه، أي إنها جميعها، في الحكومة أو المعارضة، ترفض إنهاء الاحتلال والقبول بحل وسط مع الشعب الفلسطيني.

وتجلت العنصرية بأبشع صورها في الحملات التي شنّها نتنياهو ومعسكره في تحريض الأحزاب الصهيونية المعارضة على رفض الاستناد إلى أصوات الأحزاب العربية لتشكيل حكومة تسقط نتنياهو، ووصف مشاركةً الفلسطينيين بالتصويت بأنها «سرقة للانتخابات»، واتهامها كذباً بتلقّي تمويل أجنبي، بالإضافة إلى دعوات الفاشي بن غفير إلى تجريد العرب الفلسطينيين من حق التصويت.

خطت الجماهير العربية الفلسطينية خطوة هائلة إلى الأمام في تنظيم نضالها الذي لم يتوقف منذ 1948، عندما خاضت معركة بقاء وصمود مجيدة، وهي ترزح تحت الحكم العسكري حتى 1966، كذلك اجترحت مآثر مقاومة أصبحت مدرسة للشعب الفلسطيني بأسره ضد العنصرية، والإفقار وسرقة أراضيها ومصادر رزقها، بالإضافة إلى ما قدّمته من نماذج نضالية منذ اليوم الأرض المجيد في انتفاضاتها المتتالية.

تقف الأحزاب الصهيونية المعارضة لنتنياهو أمام تحدٍّ كبير، فهي ستبقى عاجزةً من دون أصوات العرب الفلسطينيين عن تشكيل حكومة تطيح بنتنياهو وائتلافه الفاشي. ويتنازعها تناقضٌ بين رغبتها في الانتقام من نتنياهو وعنجهيته ضدها وخوفها العنصري من الاعتماد على أصوات الأحزاب العربية.

ويضاف إلى هذا ضغط ترامب الذي دعم نتنياهو لإنقاذه من هزيمة ساحقة، ويمارس كل ضغط ممكن لإجبار الأحزاب الصهيونية على إلقاء طوق النجاة لنتنياهو، وإعطائه فرصة لينقذ نفسه من السجن وقضايا فساد تلاحقه، وليخدع أحزاب المعارضة الصهيونية، كما فعل في السابق.

ولن يتورع نتنياهو وحليفه ترامب عن شن عدوان جديد على إيران، سيلحق كذلك أذىً هائلاً بالدول العربية، وخصوصاً في الخليج العربي، لجر الأحزاب الصهيونية المعارضة نحو قيود نتنياهو.

كل هذه الأمور تبقى محتملة، لكنها لن تغير حقيقة الأزمة العميقة التي تعيشها الحركة الصهيونية التي عجزت، بفضل صمود الشعب الفلسطيني وبسالته، عن تنفيذ نكبة جديدة وتطهير عرقي أخطر مما جرى في 1948.

سيحاول مناصرو إسرائيل في الغرب وحلفاؤها تبييض صفحتها التي تلطخت بحرب الإبادة الجماعية في غزّة، وبحرب الإرهاب الاستيطاني في الضفة الغربية، من خلال ادّعاء وجود تناقضات جوهرية بين الأطراف الصهيونية، ولكن الممارسة الفعلية لأي حكومة إسرائيلية قادمة في الأراضي المحتلة ستبطل ذلك الادّعاء.

ويبقى الدرس الرئيسي من تجربة الانتخابات الإسرائيلية أخيراً أن إفشال الاستعمار الاستيطاني الإحلالي وعنصريته البغيضة، وما أفرزته من احتلال ونظام أبارتهايد، يكون بتحدّيه ومواجهته وليس التأقلم معه، أو الرضوخ لقمعه، أو التعايش معه، أو التعلق بأوهام الحلول الوسط معه.

وتجربة اتفاق أوسلو الذي مزقته إسرائيل ودفنته في سلة المهملات خير دليل على هذا. وكما تبين قطعاً، تستدعي مواجهة الظلم القاسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تعميق التكامل والتلاحم بين مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والأراضي المحتلة، كل يناضل ويكافح بأساليب متنوعة، ولكنها موجّهة نحو هدف واحد، وضمن استراتيجية واحدة لتأمين حق الشعب الفلسطيني في الحرية الكاملة وتقرير المصير والتحرّر من نظام الاستعمار الاستيطاني الإحلالي والاقتلاعي وإفشاله.

وما سيساعد على هذا، الإسراع في تلبية مطالب الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والخارج، بإجراء الانتخابات الديمقراطية التي حُرِمَ إجراءها منذ 21 عاماً، والتي تكرّر تأجيلها وإلغاؤها من دون وجه حق.

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

قفزة نوعية في الترسانة العسكرية للصين

بقلم:
طلال عوكل ○

حققت الصين خلال ثلاثة عشر عاماً فقط طفرة كبيرة في مجال التصنيع العسكري البحري، جعلها تمتلك ترسانة متقدمة من السفن الحربية وحاملات الطائرات، وانتقلت من تشغيل سفن ضخمة مستعملة ومستنسخة من تكنولوجيا الحقبة السوفيتية إلى سفن متطورة وصينية بامتياز.

بعيداً عن أحواض السفن الكثيرة التي تمتلكها الصين والأيدي العاملة، والأهم التكنولوجيا المتقدمة والأموال المستثمرة والمتدفقة في هذه الصناعة، بعيداً عن كل ذلك، من المهم التركيز على تجربة صناعة حاملات الطائرات ودخولها الخدمة الصينية.

في عام 2012 دخلت أول حاملة طائرات صينية الخدمة باسم «لياونينغ»، ولم تصنع بالكامل في الصين وإنما حصلت على الهيكل السوفيتي غير المكتمل من أوكرانيا عام 1998 وطورته وأعادت السفينة إلى الخدمة البحرية.

"شاندونغ» الصينية هي حاملة طائرات مستنسخة من نظيرتها السابقة السوفيتية من حيث المواصفات والشكل، لكن صنعت في الصين من الألف إلى الياء ودخلت الخدمة عام 2019، تبعتها حاملة طائرات ثالثة أكثر تطوراً وتستخدم المنجنيقات الكهرومغناطيسية.

الاسم الثالث لحاملة الطائرات الصينية هو «فوجيان»، وهي قطعة حربية صينية التصنيع والهندسة ولم تستنسخ من أي قطعة حربية أخرى، والفارق المهم بينها وبين نظيراتها السابقتين أن «فوجيان» تمثل فخر الصناعة العسكرية الصينية والشاهد على تطور منصاتها البحرية الخاصة.

»فوجيان» متقدمة جداً في تكنولوجيا إطلاق الطائرات، لكنها لا تعمل بالطاقة النووية وإنما بالوقود، وهذا يبقيها على مسافة كبيرة من التنافس مع حاملات الطائرات الأمريكية التي تشتغل محركاتها بالدفع النووي، لكن النقطة الأبرز هنا أن بكين تعمل حالياً على تصنيع حاملة طائرات رابعة تعمل بالوقود النووي.

في عام 2025 كشفت الأقمار الصناعية الحديثة عن ظهور هيكل سفينة كبير في حوض داليان لبناء السفن، وحسب تقديرات مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي (CSIS) فإن طول الهيكل بلغ حوالي 322 متراً حتى الشهر الجاري.

التقديرات تشير إلى أن حاملة الطائرات الصينية الجديدة قد تدخل المياه العام المقبل، لكنها ستحتاج إلى وقت أطول حتى تدخل الخدمة، والمهم أنها متطورة جداً وتستوعب من 75 إلى 90 طائرة قتالية متعددة المهام، فضلاً عن استيعاب بين 4000 إلى 5000 فرد على متنها.

ثمة توجه صيني واضح لزيادة عدد حاملات الطائرات على المديَين القريب والبعيد، إذ يحقق لها هذا الهدف ميزة الوصول إلى المحيطات وحماية طرق التجارة الصينية وتوسيع الوجود العسكري في المحيط الهادئ، وكذلك توسيع الحضور في المحيط الهندي وبحر العرب.

وزارة الدفاع الأمريكية أصدرت تقريراً عن القوة العسكرية الصينية أواخر عام 2025، قدّرت فيه أن بكين تسعى إلى إضافة 6 حاملات طائرات ليصبح مجموع حاملات طائراتها 9 حتى عام 2035، في حين تمتلك الولايات المتحدة 11 حاملة طائرات جميعها تعمل بالوقود النووي.

الصين تعد اليوم ثاني أقوى قوة بحرية بعد الولايات المتحدة عند تقييم القوة البحرية الشاملة، وإذا حققت هدف الوصول إلى 9 حاملات طائرات في غضون ربع قرن من الإنجاز، فمن المحتمل أن تتفوق على واشنطن في عدد تصنيع القطع البحرية بما فيها حاملات الطائرات على المدى البعيد.

اليوم هي تواصل التصنيع بسرعة الصاروخ، بسبب التحديات التي تواجهها سواء على مستوى توتر العلاقة مع تايوان التي تعتبرها جزءاً منها، وتوترات أخرى في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي وبحر الفلبين تتعلق بالجزر والحدود البحرية والغاز والنفط، فضلاً عن توترات مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

لا ترغب بكين في العودة إلى فترة قرن الإذلال الصيني التي ابتدأت بحرب الأفيون الأولى والثانية والغزوات البحرية واحتلال أراضيها، وبالتالي هي لا تنظر إلى بناء حاملات طائرات على أنه سلاح فقط، وإنما فرصة لبناء قوة صاعدة تحمي مصالحها في العالم على مقدار دبلوماسيتها الناعمة والمتوازنة وتفوقها الاقتصادي وتوسعها التجاري.

ثمة تحول إستراتيجي صيني يهدف إلى منع تكرار الغزوات ضدها التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وقصة الصعود الصيني في مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية، هو محصلة الاستثمار في بناء جيش بري ضخم وقدرة نووية للردع الإستراتيجي وقوتين جوية وبحرية متطورة.

خلاصة القول: إن الصين لا تريد أن تبقى مصنعاً للعالم والقوة الاقتصادية الكبيرة فقط، وتكتفي بالتفوق الأمريكي الذي قد يهدد أمنها في أي وقت، وإنما تسعى إلى امتلاك عناصر القوة حتى تكون لها بصمة في حماية تجارتها الدولية وأمنها البحري، وهذا لا يتحقق إلا إذا ضخمت أسطولها البري والبحري، وهو ما تصبو إليه بالفعل.

○ كاتب من فلسطين